مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد: 5/ العدد:1/جوان2021،ص ص371-395

رهان الإقلاع في الجزائر: بين تدنية معدلات الفقر وتحديات التنمية البشرية

The take-off bet in Algeria: between reduction of poverty rates and challenges of human development

سفاري أسماء
Seffari asma
جامعة أم البواقي–الجزائر
seffari.asma@univ-oeb.dz

***بوسمينة أمال**
Boucemina amal
جامعة أم البواقي–الجزائر
amal_b82@yahoo.fr

بن داية آسيا
Bendaia assia
جامعة أم البواقي–الجزائر
assia.bendaia@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 *تاريخ القبول: 2021/06/05* *تاريخ النشر: 2021/06/30*

الملخص :

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق نهضة اقتصادية وقفزة اجتماعية قوامها تعزيز التنمية البشرية وتدنية معدلات الفقر بغية الالتحاق بمصاف الدول المتقدمة وذلك أمام تردي الأوضاع المعيشية للمجتمع الجزائري وتدهور حالته الصحية مع ضعف قدراته التعليمية مما يرهن جهود الرقي بالتنمية البشرية ويضعها بين مطرقة الفقر وسندان البرامج التنموية؛ وهو الأمر الذي يستوجب الدراسة الحثيثة والتقويم السديد لهذه الظاهرة لإنجاح مساعي مكافحتها تثمينا لجهود التنمية والرقي بالعنصر البشري .

الكلمات المفتاحية : فقر؛ تنمية بشرية؛ برامج تنموية؛ الجزائر.

تصنيف JEL: O5 ، O15 ، I3

Abstract :

This study seeks to shed light on the efforts made by the Algerian state in order to achieve an economic renaissance and a social leap based on the promotion of human development and the reduction of poverty rates in order to join the ranks of the developed countries, in light of the deterioration of the living conditions of the Algerian society and the deterioration of its health condition with weak educational capabilities, which hinders the efforts of advancement Human development and places it between the hammer of poverty and the anvil of development programs; Which requires diligent study and proper evaluation of this phenomenon for the success of efforts to combat it, in appreciation of the efforts of development and advancement of the human element.

Keywords: poverty; human development; development programs; Algeria.
JEL classification codes:I3,O15,O5

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعد الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات اجتماعية جد خطيرة تعاني منها جل الدول على اختلاف مستوى تقدمها ولكن بدرجات متفاوتة من حيث الحجم والطبيعة والمصدر، وقد شهدت هذه الظاهرة تطورا ملحوظا ولم تعد مقتصرة على جوانب ضعف الدخل أو القدرة على تأمين حد أدنى من الغذاء والملبس والمأوى بل امتدت لتشمل جوانب عدة كالصحة والتعليم ومختلف الخدمات الاجتماعية الأساسية بما يهدد حياة الإنسان ويعرقل تقدمه وازدهاره.

وفي هذا الإطار برزت التنمية البشرية منذ أواخر القرن الماضي كإطار تنامت في ظله أهمية الوعي بقيمة الإنسان هدفا ووسيلة ضمن منظومة تنموية شاملة تعتبره الطريق الأنسب للاندماج في منظومة اقتصاديات الدول المتقدمة والتي تستوجب القضاء أو التقليل على مختلف العوامل والظواهر المؤثرة في قدرات هذا المورد وتحد من إبداعاته ضمن حلقة ضيقة من الحاجات الأساسية والتي يفترض أنها حق للجميع، وأمام حقيقة ظاهرة الفقر وضرورة الاندماج في نهج التنمية البشرية تجد الجزائر نفسها مجبرة على النهوض اقتصاديا والتحول اجتماعيا مع إيلاء عناية أكبر بمواردها البشرية التي يقبع عدد كبير منها تحت عتبة الفقر الأمر الذي يرهن وفي كل مرة الجهود المبذولة من قبلها أمام غياب إرادة حقيقة وتصورات واقعية للوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

➢ اشكالية الدراسة

وأمام الطرح السابق تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة والتي تصاغ في التساؤل الرئيسي التالي:

هل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية تسفر عن رغبة حقيقية ونية صادقة في تحقيق نهضة اقتصادية قوامها تدنية الفقر والرقي بالتنمية البشرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية التي تعكس جوهر الدراسة تبرز **الفرضيات** التالية:

- يشهد الفقر في الجزائر نموا معتبرا أركس جهود السيطرة عليه والتحكم فيه.
- يحظى المورد البشري في الجزائر باهتمام بالغ الأهمية بما مكن من تحقيق تنمية بشرية رفيعة المستوى في السنوات الأخيرة.
- ساهمت البرامج التنموية المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مخّفضة بذلك معدلات الفقر ومحققة مستويات مرضية من التنمية البشرية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع المعالج والذي يطرح فكرة مفادها كيفية تسريع وتيرة التقدم والتطور في الجزائر من خلال التركيز على عاملين مهمين أحدثا ضجة كبيرة في

السنوات الأخيرة على اعتبار أن كليهما يستهدفان المورد البشري الذي يعتبر عماد النهضة وقوام التنمية وهما كل من الفقر الذي يهدد الحياة البشرية السديدة ويعكر صفو التقدم والرخاء، والتنمية البشرية التي تدعم الحياة البشرية وتعزز أسس الحياة الرفيعة والمديدة.

أهداف الدراسة:

- ✓ تسليط الضوء على واقع كل من الفقر والتنمية البشرية في الجزائر.
- ✓ تسليط الضوء على المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في مجال محاربة الفقر وتعزيز التنمية البشرية ضمن البرامج التنموية المنتهجة من 2000-2019.
- ✓ الوقوف على حوصلة البرامج التنموية في مجال الفقر والتنمية البشرية مع تقديم تقييم لهذه الحوصلة والمجهودات المبذولة.

2. الفقر في الجزائر وجهود مكافحته

1.2.مفهوم الفقر: إن تشخيص الفقر وتحديد تعريف دقيق له يستوجب الإحاطة بالجوانب المتعددة لهذه الظاهرة المستفحلة وذلك أمام تعدد المفاهيم المفسرة لها فضلا على تباين الظاهرة في حد ذاتها باختلاف المجتمعات ونمط معيشتها ومستوى تقدمها، لذلك تقدم بعض التعريفات التوضيحية المسندة في مجملها إلى منظمات دولية أولت عناية خاصة بهذا الموضوع وذلك كما يلي:

- حسب البنك الدولي فإن الفقر هو: "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"[1](**البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 1990،ص41**)، وقد أطلق على هذا التعريف بالمفهوم المادي الضيق وهو مفهوم ذو طابع عملي يعكس امكانية تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد سواء الغذائية أو غير الغذائية ووفقا لذلك فهناك مكونان أساسيان للفقر هما:

- ✓ **مستوى المعيشة:** والمعبر عنه باستهلاك سلع محددة تتمثل في الحاجات الأساسية للإنسان والذي يؤدي فقدها وعدم تحقيقها إلى التصنيف ضمن مصف الفقراء.
- ✓ **الحق في الحصول على حد أدنى من الموارد:** والذي لا يرتكز على الاستهلاك بقدر التركيز على الدخل الذي يتيح الحق في الحصول على هذه الحاجات.

وبالرغم من شيوع استخدام هذا التعريف إلا أنه تعرض لعديد الانتقادات؛ فالفقراء ليسوا مجموعة متجانسة كما أن أسباب فقرهم ليست ذاتها لذلك فإن الاعتماد على مؤشر الدخل في تحديدهم لا يفي بالغرض دائما لذلك يجب أن تتزامن دراسة الفقر من الجانب الاجتماعي النفسي مع دراسته من الجانب الكمي وهو ما أطلق بالمفهوم الاجتماعي النفسي الموحد.

- في حين تعرف الأمم المتحدة الفقر بأنه: "عجز الأفراد أو الأسر الموجودة في المجتمع عجزا تاما عن توفير الحد الأدنى من الموارد ومزاولة أعمالهم، وقد تم الاستنتاج بأن الفقر هو قصور القدرة الإنسانية." [2](**النجفي وعبد المجيد،2008،ص42**)، والمقصود بقصور القدرة الإنسانية في هذا التعريف هو العجز وقلة الحيلة فضلا على عدم وجود منافذ يمكن اللجوء إليها لتلبية أبسط الاحتياجات الضرورية من مأكل ومشرب وملبس، صحة وتعليم...

وترى ذات الهيئة أن مفهوم الفقر يتجاوز الحرمان المادي ليعكس:[3](**حاجي،2011، ص6**)

- ✓ **بعدا اقتصاديا:** أي عدم القدرة على كسب المال، الغذاء، التملك...
- ✓ **بعدا إنسانيا:** عدم تمكن الفرد من الحصول على الصحة، التربية، مسكن، تغذية، ماء مأمون وهي أساسيات تحسين معيشة الفرد.
- ✓ **بعدا سياسيا:** يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية...
- ✓ **بعدا وقائيا:** غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية والخارجية.
- ✓ **بعدا ثقافيا:** غياب المشاركة في المجتمع.

- أما **مكتب العمل الدولي** فيعرف الفقر بأنه: "ظاهرة معقدة وحقيقة راسخة وكابوس للأفراد يشكل حلقة مفرغة قوامها اعتلال الصحة وانخفاض القدرة على العمل وتدني الإنتاجية وقصر العمل المتوقع، فالفقر مصيدة تؤدي إلى عدم كفاية التعليم ونقص المهارات والدخل غير المضمون والتبكير بالإنجاب وسوء الصحة والوفاة المبكرة، والفقر يشكل نقمة تعوق النمو وتؤجج الاضطراب وتحول دون تقدم البلدان الفقيرة على طريق التنمية المستدامة."[4](**مكتب العمل الدولي،2003،ص1**) وقد قدم هذا التعريف تفاصيلا دقيقة لمظاهر الفقر موضحا بذلك جوانب متعددة له منها ما هو اقتصادي، اجتماعي، صحي وبيئي.
- أما التعريف المعتمد في الجزائر فهو يرتكز على المفاهيم الكلاسيكية، حيث يعرف الفقر بأنه: "نقص أو عدم كفاية الاستهلاك الغذائي كما وكيفا وعدم إشباع الحاجات الأساسية الاجتماعية كالملبس، السكن، تعليم، صحة على أن يكون هذا الإشباع بصفة متوسطة على الأقل." [5](**بن ناصر، 2003، ص201**)

2.2. أشكال وخطوط الفقر: قبل التطرق لأشكال الفقر في الجزائر يطرح الشكل الموالي كقاعدة توضيحية لأهم أشكال الفقر بصفة عامة:

الشكل (1): أشكال الفقر

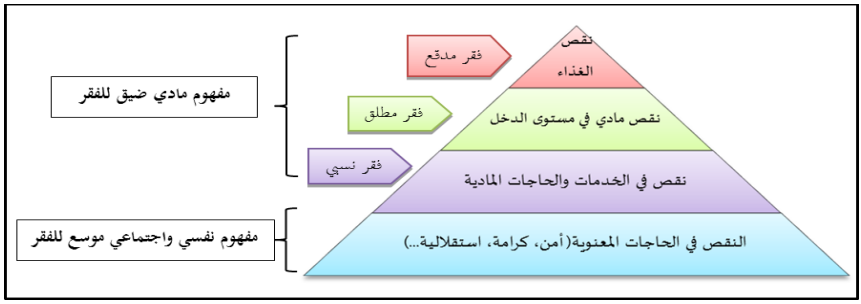

المصدر: وري، 2009، ص:8.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن هناك أربعة أشكال أو خطوط أساسية للفقر يتجسد ثلاثة منها في الجزائر وهي كما يلي:[6](**حاجي،2011، ص 146،144**)

- **خط فقر مدقع**: أو الفقر الغذائي ويتحقق هذا النوع عند العجز عن توفير النقود اللازمة لإشباع الحاجات الغذائية الدنيا والمعادلة ل2100 حريرة للفرد في اليوم بقيمة مادية مقدرة ب10943 دج سنة 1995 وذلك لاستيفاء المواد الغذائية والسعرات الحريرية اللازمة.
- **خط فقر الحد الأدنى**: والمعبر عنه بخط الفقر الغذائي بالإضافة إلى النفقات غير الغذائية بمستوى أدنى تضاف تكلفتها لخط الفقر الغذائي معادلة بذلك قيمة 2791 دج سنة 1988.
- **خط فقر الحد الأعلى**: يأخذ هذا النوع النفقات غير الغذائية بمستوى مرتفع عن الحالة السابقة مقدرة ب18191 دج للفرد سنة 1995، وقد قدرت نسبة الفقراء تحت هذا المعدل 22.6%في 1995 ليرتفع إلى حدود 30%سنة 2000 وذلك في ظل ارتفاع تكاليف الأسر الفقيرة لإشباع الحاجات الأساسية غير الغذائية.

3.2. واقع الفقر في الجزائر مطلع الألفية الثالثة

أ- تفشي الفقر في الجزائر: ما هي أبرز الأسباب؟

عرفت الجزائر موجة فقر شديدة جراء الوضعية الخاصة التي شهدتها سنوات الثمانينات والتسعينات والتي أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة ومستويات المديونية لا سيما مع تطبيق برامج الاصلاح المدعومة من طرف المؤسسات الدولية ناهيك عن الوضعية الأمنية المتردية التي تميزت بها سنوات التسعينات وكلها عوامل خلفت آثارا جسيمة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي مما كرس لتجذر ظاهرة الفقر وتصاعد وتيرتها والتي بلغت الذروة بنسبة قدرها 22%سنة 1995، إلا أن السؤال المطروح هنا تدور معالمه حول أهم الأسباب القابعة وراء ارتفاع أعداد الفقراء في الجزائر بالرغم من الطفرة المالية التي ميزت الألفية الثالثة والتي تعود

معالمها إلى ارتفاع أسعار النفط وما صاحب ذلك من ارتفاع في احتياطات الصرف وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (1): تطور أسعار النفط واحتياطات الصرف في الجزائر

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار النفط$	28.59	24.9	25.31	28.89	40.4	45	53.7	74.8	99.97
احتياطي الصرف مليار$	11.90	17.97	23.11	32.94	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أسعار النفط $	62.2	80.15	112.94	111.04	109.55	100.76	53.07	45.01	54.1
احتياطي الصرف مليار$	148.91	162.221	182.224	190.661	194.22	178.938	144.13	114.14	97.33

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

يتضح أن الجزائر شهدت فترتين متمايزتين، فترة سجلت ارتفاعا في أسعار النفط انجر عنها ارتفاع في احتياطي الصرف وقد امتدت من 2000-2014 بينما الفترة الموالية كانت على النقيض من ذلك أين تأثر الاقتصاد الجزائري بصدمة خارجية جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية مما تسبب في تآكل احتياطاته وحمل الاقتصاد الجزائري متاعب كبيرة، وفي خضام هذه التغيرات لم تشهد معدلات الفقر تغيرا كبيرا وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول(2) :معدلات الفقر في الجزائر(%)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل الفقر	22.18	21.15	20.9	19.76	18.75	18.23	17.16	15.4	12.3
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	_
معدل الفقر	10.8	12.3	10.8	10.5	9.8	11.3	10.69	12.87	_

المصدر: البنك الدولي.

بالرغم من أن المعطيات أعلاه توضح انخفاض معدلات الفقر في الجزائر بتتابع السنوات أين انتقلت من 22.18%سنة 2000 إلى 12.87% في 2016، إلا أن المدرك لخبايا وامكانيات الجزائر الاقتصادية والبشرية الهائلة يفضي إلى نتيجة مفادها أن هذه الأرقام تحمل في طياتها الكثير من الغموض والتناقضات كما أنها تظل مرتفعة ولا تعرف وتيرة منسجمة مما ينذر بمخاطر كبيرة أكدتها تقديرات البنك الدولي- والتي تتنافى كليا مع تصريحات الحكومة الجزائرية- بأن ربع سكان الجزائر تقريبا يعيشون تحت خط الفقر في 2018 وهو رقم مهول يجعلنا نتساءل من جهة عن مصير الأموال الضخمة التي استفادت منها الجزائر سنوات البحبوحة المالية ومن جهة أخرى فهو يوحي بمدى تفشي وتجذر هذه الظاهرة لا سيما مع:

- **تفاقم معدلات البطالة:** والتي تعد السبب الرئيسي والمكون الأساسي للفقر، فغياب مناصب شغل دائمة يؤدي إلى غياب الدخل أو تذبذبه وهو ما ينعكس بظهور مشاكل الفقر وتناميها، وهو ما انتشر في الجزائر وخاصة على أعقاب النمو الديموغرافي الجامح الذي شهدته السنوات الأخيرة والتي وقفت الدولة عاجزة أمامه عن استيفاء طلبات العمل المتزايدة والتي أحالت العديد من الشباب إلى بطالة مؤقتة أو إجبارية فانخفضت بذلك مستويات المعيشة وتردت الأوضاع الاجتماعية، والجدول التالي يوضح فحوى الكلام السابق:

الجدول (3): تطور معدلات البطالة في الجزائر(%)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
البطالة	29.77	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.8	10.2
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	-
البطالة	10	10	9.7	9.8	10.6	11.2	10.4	12.3	11.8	-

المصدر: www.ons.dz

يوضح الجدول (3) الاتجاه التنازلي الذي شهدته معدلات البطالة والتي انتقلت من 29.77% سنة 2000 إلى 11.8% في 2018 وهو ما يفترض أن يعد مؤشرا ايجابيا على تحسن الأوضاع وتدني معدلات الفقر إلا أن الواقع يثبت شكلية هذه الإحصائيات والتي لا تعدو كونها حبرا على ورق ولا تعكس حقيقة الوضع في الجزائر وذلك في ظل:[7] **(قويدقورين، 2014، ص21)**

- ✓ اتباع سياسة توظيف معتمدة اعتمادا كليا على القطاعات العمومية المستوعبة لأعداد كبيرة من اليد العاملة في ظل غياب قطاع اقتصادي خاص ذو كفاءة الأمر الذي يخلق نوعا من البطالة المقنعة التي تستنزف الموارد المالية دون أن يكون لذلك أي فعالية إنتاجية، فضلا على اعتماد الدولة استراتيجية امتصاص اليد العاملة عن طريق برامج التشغيل المؤقتة مثل عقود ما قبل التشغيل والأيادي البيضاء وهو الأمر الذي يوحي بانخفاض معدلات البطالة، إلا أن الواقع يثبت وجود بطالة سافرة خاصة في أوساط خريجي الجامعات في ظل وجود سوق عمل هش يعجز عن التوفيق بين عروض العمل والطلب عليها بسبب غياب دراسات الجدوى وتكدس الطلبة ضمن تخصصات تعرف تشبعا في سوق العمل أو انتشارهم ضمن أخرى تشهد ركودا وخمولا في التوظيف مما يحمل الدولة خسائر بالجملة دون عائد يذكر.
- ✓ **ارتفاع معدل النمو السكاني:** تحتل الجزائر المرتبة الثانية عربيا من حيث نمو السكان الأمر الذي ينعكس وبصورة حتمية على ارتفاع الطلب على التشغيل وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(4): النمو الاقتصادي والديموغرافي في الجزائر

السنة	2012-2000*	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي %	3.7	2.8	3.8	3.9	3.6	2.9	2.3
عدد السكان مليون نسمة	33.6	38.3	39.1	40	40.8	41.5	42.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2016، ص:11.

* متوسط النمو وعدد السكان من 2000-2012.

يعد النمو المتزايد للسكان من أبرز العوامل المؤدية لتفشي ظاهرة الفقر، فالمتمعن في الإحصائيات أعلاه يجزم بانفجار ديموغرافي قريب في الجزائر والذي يحمل في ثناياه عواقب وخيمة على مؤشرات البطالة ومن ثمة التأثير على خارطة الفقر بالرفع من معدلات الإعالة وما يسببه من نقص في الخدمات كالتعليم، الصحة، السكن... خاصة في ظل ضعف معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد شبه الكلي على عائدات النفط والتي تحمل في ثناياها العديد من الجوانب السلبية في ظل ضعف الحنكة وتدني مستويات التدبير والتسيير والتي حولت هذه النعمة في كثير من الأحيان إلى نقمة.

- **الفقر في الجزائر ولعنة الريع النفطي**: تشير الإحصائيات أن ربع سكان الجزائر يقبعون تحت خط الفقر وذلك بالرغم من امتلاك هذه الأخيرة احتياطات نفطية معتبرة وصلت إلى 12.2 مليار برميل في 2016 وهو ما يضعها في المراتب 18 الأولى عالميا، في حين صنفتها وكالة الاستخبارات الأمريكية في المرتبة 16 باحتياطات قدرت بـ 13.42 مليار برميل بما يقترب من 1% من الاحتياطات العالمية، كما صنفت في المرتبة 12عالميا بإنتاج حوالي مليوني برميل نفط يوميا، وأما على صعيد الغاز فهي تحتل المترتبة 6 عالميا بمتوسط قدره 86 مليار متر مكعب سنويا وهي ثروات هائلة وجه جزء هام من عوائدها نحو تحسين الجبهة الاجتماعية على المدى القصير دون دراسة محكمة للفقر والفقراء في الجزائر مما جعل الأوضاع تتأزم بمجرد تلقي صدمة خارجية مطلع 2014 والتي زعزعت الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.[8] **(قويدقورين،2014، ص20)** .
- **التضخم واتساع رقعة الفقر في الجزائر**: يؤكد العديد من الخبراء والمنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي تعرض الجزائر لموجة فقر شديدة جراء تدني الايرادات النفطية وما ترتب عنه من تقليص في قيمة العملة وطبع كميات مهولة من النقود الأمر الذي انجر عنه ارتفاع في

معدلات التضخم والذي يعتبر من أبرز الظواهر المؤثرة على حدة الفقر لعلاقته المباشرة بتدني القدرة الشرائية للأفراد، ولتقصي معدلات التضخم في الجزائر يعرض الجدول الموالي:

الجدول (5): معدلات التضخم في الجزائر(%)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التضخم	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.4	3.47
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	–
التضخم	3.9	4.5	8.8	3.3	5.1	5.2	6.4	5.6	-

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

يبرز الجدول أعلاه تعرض الجزائر لموجات تضخمية متباينة المستوى ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى ولعل أهم العوامل المولدة لهذه الضغوط التضخمية تتجلى إما في تضخم أسعار الواردات أو بسبب الانفاق الحكومي المتزايد سواء أكان استهلاكيا أو استثماريا على مشاريع قليلة الجدوى ومنعدمة الكفاءة خاصة في إطار البرامج التنموية المعتمدة الأمر الذي ينعكس على أسعار السلع والخدمات بالارتفاع وبالتالي الإضرار بالقدرة الشرائية للمواطن لاسيما أصحاب الدخول المحدودة والأعمال المؤقتة، ومما يجب الإشارة إليه هو تدني مستوى الأجر الذي يحصل عليه الفرد الجزائري الذي تعرض لضغوط كبيرة إثر انهيار أسعار النفط مؤخرا والتي أسفرت عن فقدان الدينار الجزائري من 30% إلى 40% من قيمته الأمر الذي من شأنه توسيع رقعة الفقر وتهديد الطبقة الوسطى بالزوال والاندثار والانضمام إلى مصف الفقراء وهو ما ينذر باتساع هذه الظاهرة وتفاقم تداعياتها السلبية على اقتصاد الجزائري.

الجدول (6): نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي (دج)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نصيب الفرد منPIB	1801	1772	1810	2131	2637	3133	3503	3939
السنة	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نصيب الفرد من PIB	4916	4479	5454	5574	5477	5472	4133	3825

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

بالرغم من أن الجدول (6) يبرز ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي انتقلت من 1801دج سنة 2000 إلى 5477 دج في 2013 وهي فترة الرخاء التي ميزت الاقتصاد الجزائري من الناحية المالية، إلا أن السنوات الموالية والتي سجلت انخفاضا في أسعار النفط لم تمر بردا وسلاما وانعكست بشكل مباشر وسريع على هذه الحصة بالانخفاض لتبلغ عتبة 3825 في 2016 مما يدل وبصريح العبارة على أن الارتفاع الذي ناله الفرد الجزائري من حصته في PIB تظل ظرفية وغير مستديمة في ظل الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بالعوائد النفطية.

ب- أساليب وآليات مكافحة الفقر في الجزائر

إدراكا منها بالأثر السلبي لمخلفات الفقر على النسيج الاجتماعي والوضع الاقتصادي عملت الدولة الجزائرية على اتباع مجموعة من الأساليب العلاجية والوقائية لهذه الظاهرة أبرزها:[9] **(مقاوسي،2008، ص297)**

❖ **البرامج والسياسات الاجتماعية:** تعتبر النفقات الاجتماعية من أهم الوسائل المتبعة لمكافحة الفقر والحرمان الاجتماعي وذلك بتخصيص جزء من نفقات الميزانية لدعم المعوزين بتقديم مساعدات كالسكن، التعليم، الكهرباء ... بالإضافة إلى مجموعة من المنح والمعاشات والتعويضات في حالة الإعاقة، الأخطار المؤمنة وغيرها، وعلى هذا الصعيد عملت الجزائر على تخصيص:

✓ **المنحة الجغرافية للتضامن AFS:** بدأ العمل بها منذ 1996 في إطار الشبكة الاجتماعية لمساعدة الأشخاص العاطلين عن العمل وعديمي الدخل بسبب عوامل السن أو الحالة الصحية بما يعيق دمجهم في سوق العمل وذلك في إطار محاربة الفقر المدقع قيمتها 1000 دج في 2001 مع زيادة 120دج لكل شخص تحت الكفالة لمدة 3 أشهر على الأقل ومنذ فيفري 2001 توسعت الإعانات لتشمل: الأشخاص المكفوفين الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى المضمون، المسنين الذين تفوق أعمارهم 60 سنة والذين يعيشون فرادى وبدون دخل، المصابون بالعضال وتفوق أعمارهم 18 سنة أو حاملي بطاقة معوق عديم المورد بالإضافة الى الأسر ذات الدخل الضعيف المتكفلة بشخص أو أكثر من المعاقين الذين لم يتجاوزوا واحد سنة وبدون مورد أو حاملي بطاقة معوق.

✓ **التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة:** يستهدف هذا التعويض رب الأسرة الذي ليس له دخل ويعادل2800 دج عن يوم عمل يستغرق 8 ساعات ويقتصر هذا البرنامج على فرد واحد من العائلة.

✓ **منح عائلية والتعويض عن الأجر الوحيد:** يقدم هذان البرنامجان دخلا إضافيا للعائلات التي تحوي أرباب أجراء وتدفع هذه المنح للعمال والمتقاعدين ذوي الأبناء القصر.

✓ **دعم التمدرس:** وهي مزايا مادية للتلاميذ المعوزين سواء اليتامى أو ضحايا الإرهاب...

▪ **منظومة الضمان الاجتماعي:**

✓ **الضمان الاجتماعي:** والذي يضمن حاليا تغطية واسعة ويستفيد منه أكثر من 90% من السكان، ومن آثار التوزيع في هذا النظام يتجلى نظام التقاعد المفتوح للعمال الأجراء في القطاعين العام والخاص والعمال المستقلين المنخرطين في صندوق التأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء.

✓ **التأمين على البطالة:** يقوم هذا البرنامج على تقديم مداخيل تعويضية للأجراء فاقدي مناصب العمل في القطاع الاقتصادي وذلك لمدة 18 شهرا مع تكوينهم تحسينا لدرجة تأهيلهم بما يمكنهم من الحصول على مناصب عمل قارة.

❖ **برامج إنشاء مناصب عمل والحفاظ عليها:** وتضم:

✓ **برامج إنشاء مناصب عمل والانسحاب من النشاط:** يقتضي بتعويض العمال المسرحين لأسباب اقتصادية أو نتيجة التوقف القانوني للنشاط، ويعادل التعويض 7000 دج وهو مبلغ رمزي كما أن أغلبية المستفيدين منه لم يتم إعادة إدماجهم.

✓ **أجهزة التشغيل المؤقت:** ولعل أبرزها:

– **عقود ما قبل التشغيل:** موجه لحاملي شهادات التعليم العالي وشهادة تقني سامي، مناصب العمل المستحدثة زهيدة وفعاليته قليلة في ظل توظيف نهائي لا يتجاوز 9.3%.

– **برامج الأشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة HIMO TUP:** انطلق سنة 1997وهو موجه للبطالين ذوي المستوى التعليمي المتوسط.

– **أجهزة انشاء النشاطات:** يهدف لتدعيم التشغيل للحساب الخاص في إطار مشاريع مصغرة يبادر بها الشباب الممول عن طريق قروض بنكية صغيرة منخفضة الفائدة ومضمونة من طرف الدولة قيمتها ما بين 50000دج و350000دج بتقديم مساهمة شخصية قدرها 10% ودفع 1% من تكلفة المشروع، أو يتكفل المستفيد من فائدة القرض المصغر بـ 2% والباقي تتكفل به الدولة.

❖ **سياسات فلاحية:** يعتبر القطاع الفلاحي باعثا للاندماج الاجتماعي للفئات المحرومة وذلك من خلال:

✓ **تخفيض معدلات الفائدة للفلاحين:** تشجيعا للإنتاج والانتاجية عن طريق منح قروض استثمارية بنسبة 6%وتمويل المال المتداول بـ 8% مع تخفيض معدل الفائدة بـ 4.2% و2% وهو اجراء قليل الفعالية في حال عدم امتلاك سند الملكية.

✓ **استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** والقاضي بتقديم الوسائل اللازمة للفلاحين الشباب لزيادة انتاجية الأرض وتحسينها.

✓ **برنامج تكييف أنظمة الإنتاج عن طريق التحويل:** يقوم على تحويل الأراضي الموجودة في المناطق الجافة وشبه الجافة لزراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي وهو إجراء جد ملائم للسكان الفقراء.

❖ **برنامج إعادة التشجير:** يرمي لظهور منظومات اقتصادية قابلة للاستمرار بما يتيح لسكان الأرياف وخاصة الفقراء الحصول على مناصب عمل.

❖ **سياسة الإسكان:** في ظل معدلات النمو السكاني المعتبرة التي تعرفها الجزائر فقد تم تسجيل أزمة سكن خانقة دفعت بالسلطات لاتخاذ تدابير علاجية عاجلة لاحتواء الوضع خاصة وأن أوضاع السكن في الجزائر تظهر تفاوتا من حيث نسبة شغل المساكن ووصلها بالغاز والكهرباء والمياه، حيث يزداد الوضع حدة في المناطق الريفية مما يزيد من المشاكل التي يعاني منها القطاع، وقد عملت الدولة بجهود معتبرة في هذا الخصوص عن طريق صيغ السكن المختلفة سواء السكن التساهمي، السكن الريفي وغيرها وبالرغم من ذلك تظل نسبة الأحياء القصديرية والسكان دون مأوى جد مرتفعة في ظل افتقار هذه الصيغ للفعالية والنجاعة الكافيتين.

❖ **السياسات الاقتصادية المنتهجة لمكافحة الفقر:** في مساعيها لتحسين الوضع المعيشي للمواطنين والقضاء على ظاهرة الفقر عملت الجزائر على تطبيق البرامج التالية:

✓ **برنامج دعم الإنعاش 2001–2004:** الموجه لدعم المشاريع العمومية والخاصة وتحسين الخدمات العمومية والمستوى المعيشي للسكان مع دعم التنمية المحلية والبشرية ومن بين آثار تطبيق هذا البرنامج:

– **على صعيد النمو الاقتصادي:** فقد أدى تطبيق هذا البرنامج إلى التأثير على معدلات النمو الاقتصادي ايجابا وذلك بسبب الوفرة المالية التي أتاحها هذا البرنامج والذي جاء بهدف ترميم مخلفات السياسات المنتهجة سنوات التسعينات، والجدول الموالي يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق هذا البرنامج:

الجدول(7): النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2001–2004 (%)

السنة	2001	2002	2003	2004
معدل نموPIB	2.6	4	6.9	5.5

المصدر: صندوق النقد الدولي.

– **على صعيد البطالة:** ساهم هذا البرنامج في خلق مناصب شغل معتبرة وذلك في إطار المشاريع المبرمجة فضلا على سياسة تخفيف البطالة المعتمدة من طرف الدولة:

الجدول (8): التشغيل وفق برنامج الانعاش الاقتصادي

السنة	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5741	5976
حجم العمالة النشطة	9075	9305	9540	9780
معدل البطالة %	27.3	25.9	23.7	17.7

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

وقد اعتبر القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات نشاطا في هذه الفترة أين قدر متوسط معدل نمو العمالة فيه بـ 8%سنويا، يليه قطاع الخدمات بـ 3.1%، أما القطاع الصناعي فلم تتعدى مساهمته 1.3%، وهي نسب تعكس في محتواها أثر هذا البرنامج على امتصاص اليد العاملة بصفة معتبرة حتى ولو كان ذلك بصفة مؤقتة وبشكل موسمي وهي حالة القطاع الفلاحي.

✓ **البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009**: خصص لهذا البرنامج 60 مليار دولار أمريكي وهو يهدف إلى تطوير المنشآت القاعدية، تحسين مستوى معيشة السكان، دعم النمو الاقتصادي، تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، ترقية تكنولوجيا الاتصال الجديدة، ومما يجب الإشارة إليه هو أن المحور الخاص بتحسين ظروف معيشة السكان وتطوير المنشآت الأساسية قد أخذ حصة الأسد من التمويل بما يعادل 1908.5 مليار دج أي 45.5%من الحصة الإجمالية وذلك راجع إلى رغبة الدولة في تحقيق هدفها النهائي بالقضاء على الفقر وتكملة أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يخص التنمية المحلية والبشرية، ولتحسين ظروف معيشة السكان تم التركيز على السكنات بتخصيص مبلغ 550 مليار دج لتطوير وإنشاء 1010000 سكن[10] (**حاجي،2011، ص159**)،وقد تم إضافة 55 مليار دولار أمريكي في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو وذلك بعد إقرار برنامجين أحدهما خاص بمناطق الجنوب والآخر بالهضاب العليا، ومن أثار هذا البرنامج ما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول (9): معدلات النمو والبطالة في الجزائر من 2005-2009

الوحدة: ألف عامل

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الحقيقي%	5.1	2	3	2.4	2.4
معدل النمو خارج قطاع المحروقات%	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3
معدل نمو قطاع المحروقات%	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-0.6
حجم العمالة النشطة	10027	10267	10514	10801	10544
حجم العمالة المشغلة	6222	6517	6771	7002	9472
معدل البطالة %	15.3	12.3	13.8	11.8	10.2

المصدر: احصائيات صندوق النقد الدولي، 2011، ص:6.

يوضح الجدول (9) أن معدلات النمو الحقيقي عرفت انخفاضا خلال فترة تطبيق البرنامج أين انتقلت من 5.1 %في 2005 إلى 2.4% في 2009 وذلك بسبب تراجع نمو قطاع المحروقات من 5.8% سنة 2005 إلى 0.6- % في 2009 الأمر الذي يبين مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بتوترات هذا المورد الحيوي في الأسواق الدولية بالرغم من النمو المعتبر لباقي القطاعات والذي انتقل من 4.7% في 2005 إلى 9.3% سنة 2009 ما يبين هامشيتها في دفع الاقتصاد الجزائري، أما على صعيد معدلات البطالة فقد انخفضت من 15.3% في2005 إلى 10.2% في 2009 وذلك في ظل المناصب المستحدثة في إطار هذا البرنامج.

- ✓ **البرنامج الخماسي 2010-2014**: جاء هذا البرنامج مكملا لسابقه ومتماشيا مع تسطير برامج جديدة الهدف منها دائما هو تحسين المستوى المعيشي وقد بلغت قيمته 286 مليار دولار [11](**حاجي،2011، ص162،163**) ،وهو يهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بتكلفة قدرت ب130 مليار دولار مع إطلاق مشاريع جديدة خصص لها 156 مليار دولار بالإضافة إلى تخصيص أكثر من 40% من موارد هذا البرنامج لتحسين التنمية البشرية، ليكون الهدف النهائي لهذا البرنامج هو تخفيض معدلات الفقر وتحقيق الهدف الإنمائي لـ 2015.
- ✓ **برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019**: وهو بدوره برنامج تكميلي يسعى إلى الحفاظ على المكاسب الاجتماعية المحققة من خلال منح الأولوية لتحسين ظروف المعيشة ومواصلة مجهودات مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمارات المنتجة للثروة ومناصب العمل مع الحث على بلوغ نمو قوي للناتج الداخلي الخام بمعدل قدره 7%مع حلول 2019، فضلا على الاهتمام بالتنويع الاقتصادي مع تحقيق نمو قوي للصادرات خارج قطاع المحروقات مع ايلاء أهمية خاصة بالمورد البشري للحصول على كفاءات وإطارات عالية المستوى.

إلا أنه تم ايقاف هذا البرنامج في 31-12-2016 جراء استمرار انخفاض أسعار النفط والذي أجبر الدولة الجزائرية على تبني اجراءات ترشيد النفقات العامة مع تجميد جل العمليات التي لم تنطلق بعد ما يضع أهداف هذا البرنامج قيد الانتظار.[12] (**مرزاشي،2018،ص297**)

3. مسار التنمية البشرية في الجزائر

1.3. مفهوم التنمية البشرية

أ- تعريف التنمية البشرية: إن قوام التنمية البشرية هو تطوير الأفراد لا تكديس الأموال وبالتالي فهي تعبر عن غنى الحياة لا غنى الاقتصاد، وعليه فإن فكرة التنمية البشرية تنطوي على

أحداث وتغيرات وبذلك فهي تتسم بالديناميكية وتتضمن اهتماما ملزما بالتقدم نحو الأمام وعليه فقد شهد الفكر التنموي تطورات مهمة بإعادة الإنسان إلى موضعه الصحيح [13](**محمد، 2011، ص144**)، وبالتالي فالتنمية البشرية عبارة عن:

- "عملية توسيع خيارات الإنسان"[14](**الأمم المتحدة، 2015، ص1**) وهو تعريف صادر عن الأمم المتحدة سنة1990، أما عن الخيارات المتاحة للإنسان فهو تعبير راقي يعبر عن حق البشر الجوهري في هذه الخيارات التي قد تكون لا محدودة أو تتغير بمرور الوقت، إلا أنه توجد ثلاثة خيارات أساسية متمثلة في حياة صحية ومديدة، اكتساب المعرفة، الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق حيث أن عدم تحقيق هذه الخيارات يمهد بدوره إلى إهدار العديد من الفرص والخيارات الأخرى.[15](**قوريش، 2011، ص33**)
- وفي تقرير آخر للأمم المتحدة سنة 1993 تطور تعريف التنمية البشرية ليدل على: "تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس"[16](**قوريش، 2011، ص33**).

الشكل (2): ماهية التنمية البشرية

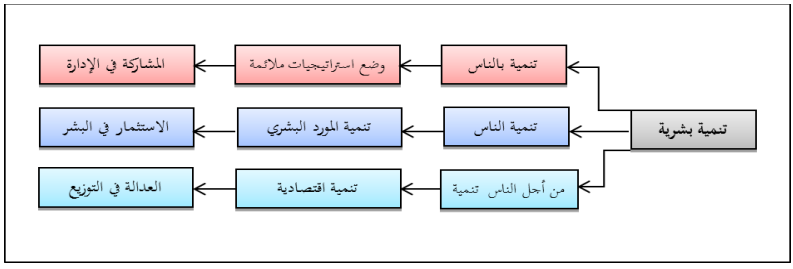

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على : قوريش،2011، ص:26.

- كما تعرف التنمية البشرية بأنها:" إنماء لطاقات البشر وكفاءاتهم من ناحية وإتاحة الخيارات والفرص أمامهم بكل عدل وموضوعية وعلى قاعدة الحرية والمساواة والشفافية والمساءلة واتخاذ القرارات بالمشاركة الفعالة والمسؤولية."[17](**مريبعي، 2013، ص 25**)

ب– أهداف التنمية البشرية: تتمثل الأهداف العامة للتنمية البشرية فيما يلي:

- ✓ توفير التسهيلات في الحصول على التعليم للجميع والعمل على القضاء على الأمية والجهل؛
- ✓ تحسين مستويات الصحة خاصة الأطفال دون سن 15 والنساء الحوامل؛
- ✓ توفير مأوى للأفراد ذوي الدخل المنخفض؛
- ✓ القضاء على الجوع ورفع مستويات التنمية؛
- ✓ الحد من وطأة الفقر؛

- ✓ رفع مستوى معيشة الأفراد بزيادة الدخل؛
- ✓ مساعدة الأفراد على تلبية احتياجاتهم؛
- ✓ توفير الحرية السياسية الاقتصادية.

أما عن أهداف الألفية المحدد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 فقد تمثلت في:[18] **(منظمة الأمم المتحدة، 2003، ص1،2)**

- ✓ انتشال الفقر والجوع الشديدين وتقليص من يقل دخلهم عن 1دولار ومن يعانون الجوع الشديد إلى النصف بحلول 2015؛
- ✓ تحقيق تعليم ابتدائي شامل للصبيان والبنات على حد مماثل مع إكمال المقرر التعليمي للمدرسة الابتدائية بحلول 2015؛
- ✓ الحفاظ على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع إزالة الفوارق في التعليم والإرث خلال فترة لا تتجاوز 2015؛
- ✓ تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن 15 إلى الثلثين بحلول2015؛
- ✓ تحسين صحة الأم وتقليص وفيات النساء الحوامل والرضع ب4/3 في 2015؛
- ✓ مكافحة فيروس السيدا والملاريا؛
- ✓ ضمان الاستدامة البيئية؛
- ✓ تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية في ظل الالتزام بالحكم الراشد والتنمية وتخفيض الفقر مع تطوير النظام المالي والتجاري.

ج– متطلبات التنمية البشرية: تعتبر التنمية البشرية معادلة ذات طرفين أحدهما يقوم على تكوين القدرات والمهارات البشرية وتنميتها والآخر يقوم على استغلال هذه القدرات والمهارات خدمة للذات والمجتمع والدولة بأكملها ولتحقيق ذلك فالأمر يتطلب العناية بكل من:

- **التعليم:** الذي يعتبر حجر الزاوية في التنمية والنهوض بالمجتمعات من خلال مساهمته الفعالة ودوره البارز في تقليص التهميش والحرمان والإقصاء فهو الآلية الأكثر ملائمة واتساقا لتنمية القدرات والمواهب لذلك زاد الوعي بأهميته في كل المجتمعات على اختلاف مستوى تقدمها في خطوة تمليها الضرورة ومتطلبات العصر بما يدعم خلق قيم مضافة جديدة وترشيد استخدام الموارد والمحافظة على البيئة، لذلك يعد التعليم عصب التنمية البشرية وبالتالي فالاستثمار في تكوين موارد بشرية والرفع من قدراتها التعليمية يدعم العملية التنموية بما يمد النمو الاقتصادي بمادته الأساسية ومن ثمة تنخفض معدلات الفقر، ويمكن النظر للتعليم من ثلاث زوايا كأحد

متضمنات التنمية البشرية حيث أن الاهتمام بهذه الزوايا الثلاثة يبرز أهميته في تحقيق التنمية على أصعدة مختلفة:

- ✓ الاهتمام بتوفير التعليم كأداة لاكتساب المعرفة؛
- ✓ ربط التعليم بالاحتياجات السوق؛
- ✓ اعتبار التعليم حق إنساني يهدف إلى تحسين وضع البشر.

■ **الصحة**: تعتبر الخدمات الصحية من الوسائل الهامة في التنمية البشرية وذلك من خلال ما توفره للأفراد من رعاية وحماية ضد الأمراض بما يساهم في امتداد الحياة بصفة سليمة، حيث أن تمتع الإنسان بصحة جيدة يعد من جهة هدفا للتنمية البشرية كما يعتبر كذلك وسيلة للتعجيل بها، فالصحة الجيدة للأفراد تسمح باستخدام الموارد الطبيعية التي يتعذر الوصول إليها بسبب المرض بالإضافة غلى زيادة فعالية التعليم وتحقيق مكاسب أكبر في هذا المجال[19] (**قوريش، 2011، ص34**)، لذلك أصبحت الصحة من المسائل الأكثر أهمية في مجال التنمية على اختلاف المجتمعات ففي الوقت الذي تعتبر فيه قيمة في حد ذاتها فهي تعتبر كذلك مفتاحا للإنتاج والإنتاجية فلا عماد للتنمية دون بث أسس القواعد الصحية السليمة.

2.3. واقع التنمية البشرية في الجزائر

تلعب كل من الصحة والتعليم والدخل دورا بارزا في تحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية وتعتبر الجزائر من الدول التي أولت اهتمامها بهذه العوامل.

أ– على صعيد التعليم: مر التعليم في الجزائر بمراحل عديدة وصعوبات متعددة فرضتها المراحل التاريخية التي مرت بها الدولة الجزائرية مما جعل مهمة بناء منظومة تعليمية ومعرفية قوية وذات أسس متينة متأخر حينا ومتعثرا أحيانا أخرى، وإدراكا منها بأهمية هذا الأخير على شتى نواحي التنمية والنمو فقد عملت الجزائر على إيلاء عنايتها بهذا المجال الحيوي الذي عرف تطورا ملحوظا خاصة على الصعيد الكمي سواء من ناحية الهياكل المنشأة أو من حيث عدد الطلبة والمتمدرسين.

الجدول (10): تعداد الطلبة والمتمدرسين في الجزائر

–	2000-2001	2005-2006	2009-2010	2013-2014	2015-2016
ابتدائي	4720960	4196580	3307733	3730460	4081546
متوسط	2015370	2221328	3052387	2605540	2614393
ثانوي	975862	1175371	1170351	1499740	1378860
طلبة التدرج وما بعد التدرج	488617	780841	1093258	1190249	1392705

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

توضح لنا المعطيات أعلاه التزايد العددي الملحوظ في أعداد الطلبة والمتمدرسين وذلك في ظل الدعم المادي الذي حظي به قطاع التعليم في إطار البرامج التنموية فضلا على صيغة التعليم المجاني التي توفرها الدولة الجزائرية.

– فبالنسبة **لبرنامج الإنعاش الاقتصادي** فقد خصص مبلغ 27 مليار دج لقطاع التعليم بهدف تعزيز التعليم في المناطق الريفية والنائية مع دعم واصلاح المنشآت والوسائل التربوية، كما خصص ذات البرنامج مبلغ 18.9 مليار دج لقطاع التعليم العالي.

– أما عن **برنامج دعم النمو** فقد رصد 200 مليار دج لدعم التعليم بتقديم إعانات مالية للمعوزين مع توفير عدد معتبر من الخدمات في المدارس كالنقل والاطعام، أما قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فقد استفاد من 141 مليار دج.

– **البرنامج الخماسي** والذي استهدف انجاز ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية، 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهني، 600000 مكان بيداغوجي جامعي، 400000 مكان ايواء للطلبة، وقد استفادت التربية من 852 مليار دج لإنجاز 3000 ابتدائية 1000 إكمالية، 850 ثانوية مع تكوين 136 الف أستاذ و78 ألف معلم في الطور الإكمالي بهف تقليص نسبة شغل الأقسام وتقريب المدارس من تلاميذ الأوساط الريفية، أما التعليم العالي فقد حظي ب868 مليار دج لإنجاز وتجهيز 322000 مقعد بيداغوجي، 161500 سرير، 22 مطعم مركزي مع رفع تعداد الأساتذة الجامعيين ل% 50 لتمكين الجامعة من استقبال مليوني طالب مع تحسين الظروف الاجتماعية للأساتذة.[20](**حاجي، 2011، ص 162**)

ب– على صعيد الصحة: شهدت الفترات الأخيرة من حياة المجتمع الجزائري بعض النمو والإنجازات في الصحة سواء من حيث عدد الهياكل المنجزة أو الإمكانيات المتوفرة، كما شهدت الجزائر انخفاضا في مستوى الوفيات وسوء التغذية لدى الأطفال كما أصبح الوصول للمياه العذبة أيسر بكثير، فقد تم تخصيص مبلغ 14.7 مليار دج لقطاع الصحة والسكان في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، واستفادت الصحة العمومية من 85 مليار دج ضمن برنامج دعم النمو كما تم رصد 619 مليار دج في إطار البرنامج الخماسي وذلك لإنجاز 172 مستشفى، 45 مركب متخصص في الصحة و377 عيادة متعددة الخدمات، 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي، أكثر من 7000 طبيب مختص بغية الحد من الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص، كما تم إعداد أكبر خطة لإصلاح المنظومة الصحية في الجزائر القائمة على ترشيد التغطية الصحية علاجا ووقاية مع انشاء أقطاب صحية

في مخطط بعيد المدى للنهوض بالقطاع الصحي آفاق2025 لقاء مخصصات تزيد عن 819.63 مليار دج للوصول إلى مستوى المؤشرات الصحية المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

4. تقييم جهود تدنية الفقر والرقي بالتنمية البشرية في الجزائر

1.4. تقييم جهود تدنية الفقر

مما يجب الإشارة إليه هو أن ظاهرة الفقر في الجزائر لا تهدد فئة البطالين فقط بل راحت تمس الأجراء أنفسهم، هذه الفئة التي تزامن موعد فقرها مع تدهور القوة الشرائية وتراجع مستويات المعيشة بالرغم من تدني مستوى المديونية وتحقيق احتياطات صرف هامة ومستويات مقبولة من PIB، ولولا تلك البرامج اقتصادية الشكل اجتماعية المحتوى لكانت النتائج أشد وطئا، وبالرغم من ذلك تظل التدابير المنتهجة والبرامج الموضوعة غير كافية للتخفيف من حدة الظاهرة إذ أنها تقترح معالجة اجتماعية مهدئة بدلا من حلول اقتصادية واجتماعية دائمة وفعالة.

وكما سبق التوضيح فقد كرست الدولة مجموعة من البرامج الخماسية والرباعية الهادفة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم النمو مخصصة لذلك ميزانيات هامة صرفت من خلالها ملايير الدولارات في سبيل تحسين الأوضاع المعيشية، فيا ترى هل حققت هذه البرامج مساعيها وتجسدت آثارها الفعلية في القضاء على الفقر؟ في هذا الصدد يمكن القول:

- ✓ أن السياسات الاجتماعية الموضوعة من قبل الدولة الجزائرية بغية التخفيف من معاناة الفقراء لم تتكفل في الحقيقة سوى ب 10% منهم سنة 2000 مثلا، وأمام تدني الأوضاع الاجتماعية وظهور مشاكل جديدة من العوز والحرمان تظل فعالية هذه البرامج جد محدودة في القضاء على الفقر وجذوره.
- ✓ ركز البرنامجين الممتدين على طول الفترة 2004-2014 على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وذلك على اعتبار أن النسب المسجلة قبل تطبيقهما لم تكن تتناسب مع انطلاقة قوية ومستدامة، وبالتالي فإن معدلات النمو المسجلة لم تكن مستقرة بالقدر الذي يسمح بتحقيق مثل هكذا انطلاقة والتي تكون آثارها جيدة على صعيد الفقر، فقد انخفضت معدلات النمو مثلا من 5.1% في 2005 إلى 2% سنة 2006 وهي الفترة الموافقة لبداية تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وذلك في ظل الإشكال الذي يتخبط فيه الاقتصاد الجزائري مع تدني أسعار المحروقات في كل مرة، ليعاود الانتعاش بعدها بصفة تدريجية عند متوسط قدر 3.23%من 2005-2012 ليرتفع نصيب الفرد من PIB من 1779

دولار في 2001 إلى 7405 دولار في 2012 في فترة لاقت ازدهارا في أسواق النفط الدولية مع تحسن ملحوظ في أداء الاقتصاد خارج قطاع المحروقات فضلا على الدعم الحكومي المتجسد في المبالغ الضخمة التي ضخت في إطار هذين البرنامجين، إلا أن ما يجب الإشارة إليه هو أن معدلات النمو المعتبرة مدعومة بعوامل داخلية وأخرى خارجية ومن ثمة لا يمكن أن تعبر عن نمو حقيقي ومستدام في فترة لم تشهد مشاركة كل القطاعات في تحقيقه خاصة قطاع الصناعة الذي ظل يعاني من مشاكل هيكلية حالت دون مساهمته الفعالة في النمو ومن ثمة فكيف لأداء اقتصادي مدعوم ونمو ظرفي أي يقتلع أواصر الفقر في الجزائر.

- ✓ يعتبر العمل الحل الأمثل للخروج من دائرة الفقر وبالتالي فإن السياسات الموضوعة لن يكون لها أثر على تدنية الفقر مالم تؤدي إلى خلق مناصب عمل قارة، أما في الجزائر فقد كرست البرامج المعتمدة لفتح التشغيل في عديد القطاعات سواء المستفيدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أين قدرت المناصب المستحدثة سواء أكانت دائمة أو مؤقتة بـ 728666 منصب عمل من 2005-2012 ما ساهم في تدنية معدلات البطالة المسجلة ولكن ذلك التأثير يظل ظرفيا وغير مستدام لاسيما وأن النصيب الأوفر من العمالة دمج ضمن قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية واللذان يعتبران من أكثر القطاعات تأثرا بالعوامل الخارجية ما يبقي أغلب المناصب المستحدثة مؤقتة أو موسمية وذلك على خلاف القطاع الصناعي الذي يعتبر القطاع الوحيد القادر على خلق مناصب عمل حقيقية ودائمة إلا أن هذا القطاع بقي هامشا ولم يحظ بالنصيب المناسب في إطار البرامج المنتهجة.
- ✓ تعتبر الجزائر من الدول الإفريقية العشر الأولى التي تمتلك موارد نفطية وفيرة التي أتاحت لها جني موارد مالية معتبرة كانت السبب الرئيسي وراء دفع نموها الاقتصادي نحو الارتفاع ما انعكس إيجابا على معدلات الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر أداة أساسية لقياس مستوى المعيشة، إلا أنه وبالرغم من ارتفاع هذا الأخير والذي يظل مرهونا بتذبذبات أسواق النفط ظل مستوى المعيشة المسجل في الجزائر ضعيفا ولا يوحي بتقدم كبير.

2.4. أثر السياسات المنتهجة على التنمية البشرية في الجزائر

تؤكد العديد من التقارير والدراسات بأن الجزائر حققت تطورا ملحوظا على صعيد التنمية البشرية وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (11): ترتيب الجزائر حسب دليل التنمية البشرية

–	2000	2006	2012	2017
الترتيب	102	102	93	85
قيمة مؤشر التنمية البشرية	0.701	0.728	0.715	0.755

المصدر: تقارير التنمية البشرية.

انتقلت الجزائر من مصف البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى الدول مرتفعة التنمية البشرية باحتلالها المرتبة 102 سنة 2000 لتقفز إلى المرتبة85 سنة 2017، الأمر الذي يدل على أن المجهودات التي سخرتها الدولة الجزائرية على صعيد برامجها التنموية بتخصيص ميزانيات معتبرة تراوحت قيمتها ما بين 38% إلى 45% من المبالغ الإجمالية للمشاريع أفرزت تطورا ملحوظ في هذا المجال، وللتحقق أكثر من ذلك تبرز العناصر التالية:

- **على صعيد التعليم**: لا يمكن إنكار المجهودات الكبيرة التي بذلتها الجزائر في سبيل النهوض بالتعليم وتثمين قيمته بالنسبة للفرد والمجتمع وذلك بإزالة جزء مهم من العراقيل والمشاكل التي كانت تتخبط فيها المنظمة التعليمية فأُنجزت الهياكل وازداد الطلبة والمتمدرسون لاسيما مع مجانية التعليم والدعم المقدم للفئات المعوزة في هذا القطاع وبالرغم من كل ذلك تظل وضعية هذا القطاع غير مستقرة بسبب:

✓ تحقيق تطور كمي متزايد في أعداد الطلبة والمتمدرسين فاق في بعض السنوات حد الإشباع، كما أن المتتبع لهذا القطاع عن كثب يدرك إهمال الجزائر للجانب الكيفي القاضي بتطوير المهارات والقدرات المعرفية في ظل منظومة تربوية وجامعية ما فتئت تخرج أعداد مهولة من الطلبة التي صرفت الملايير في تكوينها وإعدادها دون مراعاة لمستقبلها الذي يظل مجهولا في غالب الأحيان إما بسبب تشبع سوق العمل أو عدم ملاءمة التخصصات المتاحة مع المناصب المطلوبة فيحالون إلى بطالة إجبارية أملتها الظروف الراهنة والواقع المعاش.

✓ استفحال ظاهرة التسرب المدرسي في أوساط الأطفال في ظل تدني مستواهم المعيشي وتردي أوضاعهم الصحية مع ارتفاع منسوب الولادات لدى الأسر الفقيرة مما يدفع العديد منهم للانقطاع عن الدراسة جبرا أو طوعا والانصراف إلى مناصب العمل لإعالة أسرهم.

✓ لا تزال الجزائر إلى الوقت الراهن تعاني من تفشي الأمية ليس في أوساط المسنين فقط بل حتى بالنسبة للأطفال والشباب ممن لم تتح لهم الفرصة للالتحاق بمقاعد الدراسة في ظل سوء أحوالهم المادية والمعنوية وقد بلغت النسبة في المتوسط 19.8 % ما بين 2005 و2015.

✓ خارج إطار البرامج التنموية التي دعمت الدولة من خلالها قطاع التعليم فغير ذلك لا يدل على اهتمام كبير ومساعي أكبر لتطوير هذا القطاع والنهوض به والذي لا تتعدي نسبة الإنفاق فيه نسبة للموازنة العامة أو الناتج المحلي الإجمالي 6.56% من 2000-2016 الأمر الذي يفسر نوعية التعليم المتدنية ومخرجاته الضعيفة.

- **على صعيد الصحة:** من زيادة في الهياكل القاعدية إلى تردي مستوى الخدمات الصحية ما هي إلا عنْونة بسيطة لما يشهده قطاع الصحة الجزائري الذي يبقى محل أخذ ورد في ظل:

✓ تسخير مبالغ معتبرة لإنجاز جملة من الهياكل في إطار البرامج التنموية؛ وإن كانت هذه المبالغ طفرة نوعية استفاد منها قطاع الصحة إلا أنها حققت مكاسب جوهرية بزيادة عدد المستشفيات والعيادات المتخصصة، المراكز الصحية وقاعات التوليد ما يوحي بانفراج في هذا القطاع إلا أن الواقع يسجل اختلافا كبيرا على صعيد التمايز في الإمكانيات وعدم التوازن في التوزيع أين يتمركز 55% من هذه المنشآت في العاصمة مقابل 3% فقط في الجنوب.

✓ غياب التوزيع العقلاني والعادل للأطباء خاصة في المناطق النائية حيث أن 70% من المختصين وذوي الكفاءات يتمركزون عبر 15 ولاية فقط، وقد قدرت المنظمة العالمية للصحة خلال 2000-2010 أن متوسط التغطية الضروري من الأطباء يقدر بـ 12 طبيبا لكل10000 نسمة و 19.5 ممرضا وقابلة لكل 10000 نسمة، أما في الجزائر فقد بلغ متوسط التغطية في 2009 طبيب لكل 1457 نسمة واخصائي لكل2025 نسمة وصيدلي لكل4491 نسمة وهي أرقام هزيلة تبين ضعف التغطية الصحية في الجزائر.

✓ انتشار بعض المظاهر غير المهنية التي باتت تؤرق المواطن من جهة وتعوق الخدمات الصحية من جهة ثانية كالبيروقراطية والمحاباة الأمر الذي يقصي العديد من الفقراء وذوي الدخول المحدودة ويضطرهم إما لتفادي العلاج أو اللجوء للقطاع الخاص وتكاليفه الباهظة.

✓ الانفاق على الصحة يبقى دون النسبة الموصي بها من طرف منظمة الصحة العالمية والمقدرة بـ 5% إلى غاية 2012، ليصل إلى هذه العتبة بحلول 2013و2014 ولكنها نسب جد متدنية مقارنة بالدول المتقدمة والتي يتراوح الانفاق فيها بين 11.5% و12.5%.

ومن خلال ما سبق يتضح بأن الجزائر لم ترق بعد إلى درجة الكفاءة في تأدية الخدمات الصحية مما يرهن بذلك مجهودات التنمية البشرية ويبطئ من وتيرتها.

3.4. انعكاسات جهود مكافحة الفقر وترقية التنمية البشرية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر

إن التنمية البشرية هي تنمية قوامها الإنسان، أما الفقر فهو مشكلة تؤرق هذا الإنسان ومن ثمة فإن دفع عجلة التنمية البشرية يستوجب تدنية معدلات الفقر كعامل أساسي لتحقيق الرفاه الاجتماعي وتثمين الموارد البشرية لاسيما الدفينة منها والتي تقبع في وسط ظروفها الخانقة وتضمحل في مشاكل تأمين المعيشة وسبل العيش الكريم.

ولقد اتضح من خلال هذه الدراسة مساعي الدولة الجزائرية وجهودها المعتبرة المدعمة بملايير الدولارات والتي صرفت هنا وهناك في ظل غياب الحنكة والتخطيط المحكم ما جعل آثارها سريعة الإضمحال والتلاشي بمجرد تغير الظروف والمعطيات وبالرغم مما تبرزه الإحصائيات من تدني في نسبة الفقر والتي تصر الحكومة على عدم تعديها 5% في ظل تحسن الظروف المعيشية لشريحة واسعة من الشعب الجزائري إلا أن الواقع أمر آخر فجل الجهود المبذولة افتقرت إلى خريطة واضحة يثمن من خلالها الفرد الجزائري كمحور للتنمية البشرية والاجتماعية على حد سواء، فلا مجهودات القضاء على البطالة أو النهوض بالمنظومة الصحية ولا ترقية قطاع التعليم ارتقت إلى مساعي فعلية تحققت من خلالها نهضة قوية بل ظلت مجرد جهود ترقيعية صيغت كل منها بنظرة ضيقة ورؤية محدودة قوامها عوامل خارجية تتأرجح ما بين صراعات وهيمنة الدول وهدفها في الغالب امتصاص الغضب الاجتماعي فكانت النتيجة قوام الهياكل الحجرية واضمحال الكوادر البشرية، ليبقى تطور التنمية البشرية وتدنية الفقر أهداف تنتظر التجسيد.

5. خاتمة

يعتبر الفقر من المواضيع صعبة المعالجة والمناقشة إذ أنه يدل على وجود شريحة من الأفراد العاجزين عن تأمين حد أدنى من مستوى الرفاهية المادية، وما يزيد من الأمر خطورة هو المنعرج الجديد الذي سلكه مفهوم التنمية القاضي بإشباع الحاجات الأساسية للأفراد وخاصة الفقراء منهم تثمينا لمجهوداتهم وزيادة لعطائهم خدمة للمجتمع، وهنا يظهر مفهوم التنمية البشرية كضرورة ملحة تستوجب الاهتمام والعناية، وأمام كل ذلك تجد الجزائر نفسها مجبرة على تدارك أوضاعها وتحسين مسيرتها الاقتصادية والاجتماعية للنهوض بالفرد والالتحاق بمصاف الدول المتقدمة.

واستنادا لما سبق قفد توصلت هذه الدراسة إلى **النتائج** التالية:

- ✓ الفقر أكثر من مجرد حرمان مادي يتضمن فقرا في المشاركة والتمكين الاجتماعي بل أنه ظاهرة معقدة ومتشابكة وذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وحتى بيئية لذلك يعد أحد مؤشرات التنمية البشرية.
- ✓ يكتسي الفقر في الجزائر أبعادا مختلفة جعلت منه ظاهرة خطيرة تعدت فئة البطالين والمهمشين لتمس الطبقات الأجيرة والمتعلمة.
- ✓ بذلت الدولة الجزائرية مجهودات معتبرة في سبيل تحسين الحياة الاجتماعية للسكان والقضاء على الفقر إلا أن هذه الجهود في مجملها لم تكن لها خريطة طريق واضحة وحولت على إثرها السياسات المنتهجة من آليات لمعالجة الفقر إلى سياسات رعاية الفقر وبالتالي فمن تقليص أعداد الفقراء إلى خلق طبقات جديدة منه.
- ✓ انتهاج الجزائر لسياسات المعالجة الاجتماعية المهدئة بدلا من المعالجة الاقتصادية الدائمة والفعالة يرهن ويبطئ وتيرة التنمية البشرية.
- ✓ التقدم المحقق في مجال التنمية البشرية يعود بالأساس لقطاع التعليم والصحة اللذان حظيا بدعم مطلق من قبل البرامج التنموية أي أن هذه النهضة كانت جراء عوامل بعيدة تماما عن الدخل مما يدلل على هشاشة هذا النوع من التنمية.
- ✓ تدني مستويات الفقر وارتفاع مؤشرات التنمية البشرية تبقى علامات وقتية وغير مستدامة نتيجة مواصلة الاعتماد على مورد أحادي.

وانطلاقا من النتائج السابقة تبرز **الاقتراحات** التالية:

- ✓ مكافحة الفقر في الجزائر تقتضي التشخيص الكامل والفهم الدقيق لمعالم هذه الظاهرة من خلال التحديد الواضح لمفهوم الفقر أولا ثم تحديد الطبقات الفقيرة وتقدير حجمها ومدى عمقها حتى تكون التدابير المتخذة أكثر فعالية.
- ✓ إن تطبيق برامج وآليات تخفيض الفقر ودعم التنمية البشرية تستوجب توفر إرادة حقيقية وتوفير ظروف ملائمة تنعكس على الفقر بالتدنية والفقراء بإعادة التمكين والمشاركة.
- ✓ ضرورة التركيز على تحقيق نمو اقتصادي حقيقي مدعم بسياسة توزيع عادلة منصفة للفقراء والمهمشين.
- ✓ ضرورة إشراك جميع شرائح المجتمع الجزائري في مسار التنمية البشرية والاجتماعية كل حسب موقعه زيادة للولاء والفعالية في خدمة الوطن.

6- قائمة المراجع

❖ **المراجع باللغة العربية**

1. الكتب

- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، 2008، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

2. مقال في مجلة

- عيسى بن ناصر، 2003، مشكلة الفقر في الجزائر: الفقر والتعاون، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، ع2، تلمسان.
- حاج قويدقورين، 2014، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، ع12.
- مخيف جاسم محمد، 2011، واقع التنمية البشرية في العراق في ضوء مؤشرات القياس الكمي لدليل التنمية البشرية: دراسة تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، م7، ع22.
- نصيرة قوريش، 2011، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج النمو 2010، 2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، ع6.

3. التقارير

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير،1990، تقرير التنمية في العالم :الفقر، واشنطن.
- مكتب العمل الدولي،2003، تقرير المدير العام للخلاص من الفقر، الطبعة الأولى، مؤتمر العمل الدولي، الدورة التاسعة، سويسرا.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015، التنمية البشرية في 2015.
- منظمة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2003.

4. الأطروحات

- حاجي فطيمة، 2011، اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- صليحة مقاوسي، 2008، الفقر الحضري: دراسة ميدانية بولاية باتنة، أطروحة دكتوراه علم اجتماعية تنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة.
- فتيحة مرزاشي، 2018، أثر السياسة النقدية على المستوى المعيشي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1.
- سوسن مريبعي،2013، التنمية البشرية في الجزائر الواقع والآفاق، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري 2، قسنطينة.